الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٨ يـونـيـو ١٩٨٨

□ مجلس الشعب يوافق على مشروع قانون تلقى الاموال :

القانون لا يهدف إلى تصفية الشركات

تنظيم أعمالها بما يحافظ على أموال المودعين

وافق مجلس الشعب فى جلسته الصباحية والمسائية امس على مشروع القانون تلقى الاموال واكد الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس ان المشروع ليس ضد شركات الاموال ولا يستهدف على الاطلاق تصفيتها وانما تنظيم اعمالها بما يحافظ على اموال المودعين .

وقال ان الاسلام وعقد المضاربة الاسلامية لم تتجه الى ان يضع الفرد امواله لدى شخص مفلس ليبددها او يقامر بها على نحو يعرض النشاط للافلاس ولكن تودع الاموال لدى شخص ذى قدرة مالية واقتصادية

واعلن الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ان مشروع القانون يعد صورة من صور المشاركة الاسلامية وانه اتجه الى زيادة فاعلية الاجهزة الرقابية على شركات الاموال وكفل حق الدولة فى الاشراف عليها بما يحافظ على اموال المودعين ويضمن حسن سير الانشطة التى تمارسها دون مخالفات .

واكد اعضاء المجلس اثناء مناقشة المشروع ان الشركات الجادة الملتزمة سوف لا يؤثر القانون على ممارستها لنشاطها كما كانت تباشره من قبل تماما اما الشركات التى لا تريد ان تعمل فى النور فمن الطبيعى الا ترحب باصدار القانون

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مناقشات واسعة لقانون شركات تلقى الأموال أمام مجلس الشعب

تأمين اموال المودعين يحتاج لرقابة فعالة

وافق مجلس الشعب فى جلستيه الصباحية والمسائية امس برئاسة الدكتور رفعت المحجوب على مشروع قانون تلقى الاموال ..

اعلن الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ان المشروع قد اخذ حقه الكامل من الدراسة المتانية التى استمرت عاما كاملا وانه اتجه إلى المواءمة بين مصلحة الاقتصاد القومى وتأمين اموال المودعين من جانب وبين مصلحة الشركات الجادة وضمان استمرارها فى الانشطة التى تمارسها دون قيود .

واكد تقرير اللجنة ان تحديد حد ادنى لرأسمال الشركات يعد ضرورة لمنع قيام شركات احتكارية كما ان اشتراط طرح ٥٠ فى المائة من راس المال للاكتتاب العام لغير المؤسسين يكفل التغلب على الطابع العائلى الذى تميزت به بعض المنشآت ..

واشار المهندس ابراهيم شكرى زعيم المعارضة الى ان مشروع القانون المقدم سوف يؤدى الى توقف نشاط كافة شركات توظيف الأموال الجاد منها وغير الجاد لما يتضمنه من قيود وعراقيل ..

فى بداية الجلسة قال الدكتور رفعت المحجوب ان هذا المشروع الهام يهدف اساسا الى تنظيم ظاهرة تلقى الأموال بغرض المحافظة على اموال المودعين دون ان يكون من اهدافه الوقوف ضد هذه الشركات ليس من فلسفة القانون ان يقف ضدها او يصفيها ولكن هدفه تنظيم اعمالها بما يحافظ على أموال المودعين ..

وقال عبد الوهاب فوطة مقرر اللجنة انه لم يحدث اى مشروع بمثل ما حظى به هذا المشروع من الاهتمام اولا والاجماع ثانيا الغلبية ومعارضة فى التوصل الى قانون منظم لنشاط هذه الشركات ..

إن الاثل يستهدف حماية اصحاب الايداعات المنتشرين فى كافة انحاء الجمهورية والذين كانوا يأملون فى وجود عائد مناسب فيما كان مسماه وان تكون هناك ضمانات تؤمن ايداعاتهم ..

وقال كمال الشاذلى (الحزب الوطنى) اننى سبق لى تقدمت لرئيس الوزراء فى نوفمبر الماضى بطلب لزكه فيه ضرورة التقدم بمشروع لتنظيم شركات توظيف الأموال وكان رد الحكومة انها ستتقدم بهذا القانون واليوم نحن نناقش هذا المشروع ..

والمشروع المقدم نظم عمل الشركات باعتبارها شركات مساهمة والقول ان المشروع جاء متفقا مع المصلحة العامة سواء فى حماية الاقتصاد القومى او حماية الشركات الجادة التى تريد العمل فى النور وفى وضح النهار ودون لف او دوران او كلام هنا او هناك او ان فلانا مؤسس فى شركة او اخرى ..

والمشروع لم يأت ضمنا بخصوص صرف جزء من الأرباح سواء كان شهريا او كل ثلاثة شهور فامر الأرباح وتوزيعها متروك بالكامل لكل شركة اذن فالشركات الجادة ستستمر فى صرف ارباحها بنفس الاسس الزمنية التى كانت سارية ..

وقال ياسين سراج الدين (ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد) اننا ضد اى شىء يهدد اقتصاد مصر .. والمشروع يبدو انه حدد انشطة معينة لا تدخل فيها هذه الشركات ومطلوب ان توضح الحكومة لنا ذلك فمثل سنلا سيحظر على الشركات ان تدخل فى بعض انشطة القطاع العام . ان ذلك لو حدث يمثل خطأ كبيرا لان القطاع العام لن ينصلح حاله ما لم يكن له المنافس القوى ..

ونرى ان هناك كثيرا من القيود على هذه الشركات بموجب المشروع المقدم بينما الاساس الذى يجب ان يحكم مناقشاتنا ليس حماية المودعين فقط وانما ايضا حماية الشركات طالما انها جادة وتسير فى الطريق السليم ..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

كتب الجلسة
محمود معوض
عبدالجواد على
شريف العبد

وقال ابراهيم شكرى - رئيس حزب العمل : لقد وزع علينا التقرير اليوم وهو يضم العديد من الصفحات وكان يجب أن نعطى الفرصة الكافية من الوقت لدراسته دراسة متأنية . ولكن بما اننا نضطر لمناقشته فأقول نحن نؤيد تنظيم المسائل الاقتصادية بما يدعم الاقتصاد القومى .

وقال ان القانون ينظم نوعا جديدا من الاستثمار لم يكن موجودا من قبل . ولكى يؤتى القانون ثماره فلا بد من حماية حقوق المودعين بطريقة او باخرى ولكن القانون اتجه اتجاها واحدا وهو التدخل فى اوضاع هذه الشركات من قبل الحكومة . وهو تدخل سافر يهدف الى التحكم فى هذه الشركات ولا يطلق حريتها فى وقت يطالب فيه الجميع بتشجيع شركات الاستثمار .

وتساءل عن مصير انشطة المساهمات الشعبية فى مشروعات التنمية بمختلف المحافظات ؟ وقال ان القانون اغفل هذه الانشطة الموجودة فى كل ربوع مصر ولكنه ركز على شركات توظيف الأموال .. واذكركم بان المجلس كثيرا ما كان يرفض اية قيود على المشروعات الاستثمارية ؟

واضاف شكرى قائلا ان كثرة التدخلات فى هذا القانون لايمكن ان تشجع على تكوين شركات جديدة فى مجال توظيف اموال المودعين . كما ان هذا القانون لايشجع على استثمار الشركات القائمة .. نحن نتفق على التنظيم . ولكن الوسيلة يجب الا تكون بهذه الطريقة التى لاتشجع على هذا النشاط

الدكتور رفعت المحجوب اننى نريد رايك فى المشروع من حيث المبدأ .

المهندس ابراهيم شكرى نحن نوافق على مبدأ التنظيم . ولكن ليس بهذه الطريقة التى لا تساعد ابدا على استمرار هذا النشاط . ولذلك أطالب باعادة المشروع الى الحكومة لمزيد من الدراسة بشكل يحافظ على حقوق المودعين واستمرار هذه الشركات فى مزاولة نشاطها . وانا مع مبدأ اصدار القانون ولكننى ارفض هذا القانون المعروض علينا ، واطلب اعادته الى الحكومة .

ولم يوافق المجلس على هذا الاقتراح .

وقال حلمى عبد الاخر - رئيس لجنة القانون التشريعية والدستورية - لقد ظهر على الساحة الاقتصادية نوع جديد من النشاط المالى ليس له نظير فى القوانين القائمة . لذلك اصبح متعينا على المشرع ان يضع القواعد والضوابط دون تداخل مع الشركات المساهمة والبنوك وشركات التامين . ولذلك جاء القانون ليضع الضمانات للمودعين حفاظا على اموالهم . بجعلهم مودعين يصكوك وليس بمجرد اموال . وان واجب الدولة ان تحمى حقوق المودعين . وليس فى هذا تدخل فى ادارة هذه الشركات بل هو حماية للمودعين وضمان للاقتصاد المصرى إنه لا تدخل من الدولة بل تشجيع للاستثمار وحماية للمودعين هذا قانون متوازن ارجو من السادة الزملاء الموافقة عليه

وقال الدكتور رفعت المحجوب إن هناك اتفاقا واضحا بالمجلس بكل اتجاهاته على ضرورة هذا القانون لتنظيم هذه الشركات وحماية حقوق الجميع . وقد افصح عن هذا ممثلو الحزب الوطنى والوفد والعمل . والخلاف يقع فقط حول المواد واختصارا لوقت المجلس فإننى اطرح على التصويت الاكتفاء بمناقشة المبدأ

وقد وافقت الاغلبية على قفل باب المناقشة والموافقة على المشروع من حيث المبدأ .

وبستانف المجلس جلساته السبت ١٨ بوفمبر الحالى ○

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية